تطبيق الجودة الشاملة في المؤسسات الأكاديمية كأساس لتقييم الصعوبات التي تؤثر على تدريب وتكوين الأستاذ الجامعي في إنتاج المعرفة العلمية (مقاربة مفاهيمية).

عبد الرحمان قريش. جامعة محمد بوضياف المسيلة.

حورية علي شريف. جامعة محمد بوضياف المسيلة.

الملخص:

إن تطوير التعليم الجامعي وتدريب الكفاءات البشرية وتنمية القدرات والمهارات في شتى المجالات الحيوية تمثل المصدر الحقيقي للثروة البشرية والاقتصادية، وهذه العناية بالتعليم الجامعي وجودته، لا تكون إلا من خلال توفر شروط الجودة الشاملة في كافة المجالات والمستويات الخاصة بالتعليم العالي، ومنه نجد أن معظم دول العالم التي تهتم بمؤشر التعليم أعطت أولوية لمفهوم الجودة الشاملة في مؤسساتها وفي مجال البحث العلمي، وكانت من أهم أولوياتها حتى اليوم، فالتقدم العلمي والتكنولوجي مرتبط بجودة التعليم وما يقدمه للفاعلين في هذا النظام الاجتماعي، لأنه مفتاح الحراك الاجتماعي والتطوير الاقتصادي وتحديث المجتمع واللحاق بركب الدول المتطورة، باعتباره معيار لتفوق الدول وامتلاك الاقتصاد ورأس المال المادي والبشري.

ومفهوم الجودة من أهم المتغيرات المهمة التي أصبحت من المفاهيم التي تدخل في إطار تقويم المؤسسات التعليمية وجودة البحوث والمعرفة التي تنتجها هذه الأخيرة منها التعليم العالي وتوضح الاختلافات المختلفة بين مختلف الأنظمة التعليمية والمؤسساتية، والكشف عن المشكلات التي تعاني منها، مما يعكس سمعة المؤسسة من خلال عنصر المنافسة والحاجة إلى التغيير تماشيا مع متطلبات العصر الحديث.

لهذا أصبح لزاما تطوير مختلف الأطر لتطبيق الجودة الشاملة في التعليم العالي، ليصبح أكثر قدرة على تدريب الطاقات البشرية وتنمية قدراتهم ومهاراتهم في مختلف المجالات بتوفر

شروط الجودة الشاملة وتحقيقها في ميدان العمل، ووضع مؤشرات الأداء الأكاديمي من شأنه ربط التعليم الجامعي بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، دون إغفال أبرز الشروط التي تؤهل هذه الكفاءة لأن يكون باحث علمي ذو كفاءة وقدرة علمية في إنتاج المعرفة وتطويرها، فإذا كان نجاح الجامعة يتوقف على ما تقدمه من أبحاث علمية متطورة، فإن جودة وقيمة هذه الأبحاث العلمية تكمن أساسا على ما تقدمه هذه الكفاءات البحثية من إنتاج علمي، ومحاولة تجاوز الصعوبات التي قد تحد من ذلك، وانطلاقا من هذا تحاول الورقة البحثية التالية، تقديم مقاربة مفاهمية لإمكانية اعتماد الجودة الشاملة في الجامعة لتجاوز الصعوبات التي يعاني منها الاستاذ الجامعي ليمتلك الكفاءات والمهارات ويدرب ليكون اكثر انتاجا للمعرفة وأكثر فعالية.

الكلمات المفتاحية: الجودة – الجودة الشاملة– الجامعة– الاستاذ الجامعي– المعرفة العلمية.

مقدمة:

اصبح الاعتماد على تطبيق الجودة الشاملة في المؤسسات الأكاديمية من المؤشرات المهمة التي تسمح في الرفع من مستوى انتاج المعرفة العلمية وتطوير البحوث الأكاديمية في شتى التخصصات والمجالات البحثية، مما يسمح بتوفير مجموعة من الإجراءات والأطر من تقييم الصعوبات الأكاديمية التي يمكن أن تؤثر على تدريب وتكوين الأساتذة الباحثين فيها، محاولة منها على الحد من هذه الصعوبات والمؤثرات داخلية كانت متعلقة بالموارد المادية او المحفزات، أو الشروط الفيزيقية، أو خارجية من صعوبات في القيام بالبحوث الميدانية والمتطلبات التي من شانها أن تساعد على القيام بذلك. **كيف يمكن لتطبيق الجودة الشاملة في المؤسسات الأكاديمية تقييم الصعوبات والحد منها والتي تؤثر على تدريب وتكوين الأستاذ الجامعي في إنتاج المعرفة العلمية ؟. وللاجابة على هذا التساؤل سنتطرق للعناصر التالية:**

- **المقاربة المفاهيمية.**
- **تطبيق نظام جودة التعليم العالي (الأهداف- المؤشرات المعتمدة في تقويم الأداء الأكاديمي).**
- **كفايات الباحث العلمي لتحقيق مبدأ الجودة في التكوين.**
- **مسؤوليات الباحث الأكاديمي خلال إدارته للبحث العلمي.**
- **صعوبات تكوين الأساتذة الباحثين.**
- **أسس ومعايير تقييم الأساتذة الباحثين المتدربين.**
- **الكفاءات البحثية ودورها في انتاج المعرفة العلمية في الجامعة (الجامعة الجزائرية انمودجا).**

1-المقاربة المفاهيمية:

1-1مفهوم الجودة:

أ-التعريف اللغوي: عرف ابن منظور الجودة في معجم لسان العرب: أصل كلمة جودة هو جود والجيد نقيض الرديء، وجاد الشيء جوده، بمعنى صار جيدا، وأجاد أتى بالجيد من القول أو الفعل.[1] وكلمة الجودة Quality مشتقة من الأصل اللاتيني Qualitas والتي تعني طبيعة الشيء أو جزء من طبيعته.[2]كما تعرف بعض المعاجم الأجنبية كقاموس Webesters's الجودة بأنها صفة أو درجة تفوق لشيء ما، كما تعني درجة التمايز لنوعية معينة من الخدمة أو المنتج، كما عرف قاموس Oxford مفهوم الجودة على أنها درجة التميز أو الأفضلية.[3]

ب- التعريف الاصطلاحي:

تعددت تعريفات الجودة بتعدد استعمالاتها، وكذا حسب اهتمامات الباحثين وتوجهاتهم والميادين المعرفية التي ينتمون لها، وهي من المفاهيم التي أصبحت أكثر تناولا في الاونة الاخيرة على جميع الاصعدة.

– فيعرفها فليب كروسبي الجودة على أنها: "المطابقة مع المواصفات"[4]

– كما تعرف بأنها" القيام بالأمور الصحيحة من خلال الأسلوب الصحيح للوصول إلى الهدف المنشود".[5] أي أن الجودة هي الطريقة السليمة التي تساعد على تحقيق الاهداف المسطرة.

– في حين هناك من يعرفها على أنها " مجموعة من الإجراءات والإرشادات التي تضعها مؤسسة تعليمية لتهتدي بها في إدارة وتنظيم عملها وتقديم خدماتها، وما تتطلبه من إنتاج مواد تعليمية مختلفة واستخدام وسائط متعددة وأنشطة تتعلق بدراسة حاجات الطلاب وتقويم حاجات سوق العمل بما يتلائم مع مخرجات العملية التعليمية.[6]

1-2- الجودة الشاملة: تقوم على أساس إحداث تغييرات جذرية في أسلوب عمل المؤسسة وفلسفتها وأهدافها، بهدف إجراء تحسينات شاملة والمتفقة مع رغبات العملاء.[7]

1-3- مؤسسات التعليم العالي(الجامعة):

أ-التعريف اللغوي: تشير كلمة التعليم إلى جزء من عملية التربية، ذلك الجزء الخاص بالمحتوى والمهارات التي يجب أن يكتسبها الجيل النامي.[8] كما يعرف بأنه " جملة ما يكتسبه الفرد من حقائق معرفية عبر الوسائل المتاحة للتعلم، والتعليم لغة كما ورد في لسان العرب: يشتق من علم بالشيء: أحاطه وأدركه وعلّمه العلم والصنعة تعليما وعلاما، جعله يتعلمها، ومن معانيه الإتقان فيقال: علم الأمر وتعلمه: أتقنه، وعلمت الشيء بمعنى عرفته وخبرته.[9]

ب-التعريف الاصطلاحي:

يقصد بالتعليم العالي كل نمط للتكوين أو التكوين للبحث، يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من أطر مؤسسات التعليم العالي[10]، فهي مؤسسة تعليمية ترفد المجتمع بالكوادر المؤهلة بقيادة عملية التنمية في البلد وتختلف من بلد لآخر حسب خصوصياته وتمثل القاعدة الأساسية في بيئة التعلم وأهدافه.[11] كما يقصد به التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية، وتختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات، وهو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي.[12]

2- تطبيق نظام جودة التعليم العالي (الأهداف- المؤشرات المعتمدة في تقويم الأداء الأكاديمي).

2-1-أهداف تطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي: يسعى تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها ما يعكس مصالح ومتطلبات حكومات الدول، ومنها ما يعكس الاحتياجات الداخلية لمؤسسة التعليم العالي وعموما، تصنف أهداف نظام ضمان الجودة في مؤسسة التعليم العالي إلى ثلاثة أصناف، هي:[13]

أ-رقابة الجودة: تشكل رقابة الجودة أحد الاهتمامات الرئيسية لحكومات الدول، وأحد أهم أدوارها لضمان تحقيق مخرجات نظام التعليم العالي للحد الأدنى من متطلبات الجودة .ويعتبر هذا الدور أقل أهمية في أنظمة التعليم العالي العامة التي تتوافر على إدارة كفؤة تسهر على إنتاج مستوى مقبول من الجودة؛ّ إلا أن بروز مؤسسات التعليم العالي الخاصة واستمرارية انتشارها وتوسعها، أدى إلى تزايد حاجة الحكومات إلى المتابعة الجدية والحذرة لمستوى الجودة في هذه المؤسسات، لضمان مواءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل وتلبية خدمات مؤسسات التعليم العالي لأهداف التنمية الوطنية.

ب- المساءلة المحاسبية والشفافية: يهدف تطبيق نظام ضمان الجودة كذلك إلى فرض المسؤولية على مطابقة المعايير الموضوعة، والتأكد من تحمل كل فرد مسؤولية تحقيق الجودة في العمليات التي يعتبر مسؤولا عنها، إذ يجب أن يؤدي كل فرد مهامه في ضوء برامج التدريب

والإجراءات التي تمّت حديدها بواسطة نظام ضمان الجودة. كما يهدف نظام ضمان الجودة في إطار المساءلة، إلى التأكيد لأصحاب المصلحة على مستوى الجودة المقبول أو الممتاز لمؤسسة التعليم العالي من خلال تزويدهم بمعلومات مفيدة حول احترام المؤسسة أو البرنامج للمعايير الموضوعة، وبهذا يتم الاعتراف الرسمي بالأداء الذي يستجيب للمعايير المعتمدة، أو يتم حكما حجب الاعتراف عن الأداء الذي لا يستجيب للمعايير المعتمدة، واتخاذ التدابير اللازمة بحق المخالفين كسحب الاعتماد أو الاعتراف أو حجب التمويل وغيرها من التدابير الردعية. وبالإضافة إلى ذلك، تستخدم الحكومات نظام ضمان الجودة لجعل مؤسسات التعليم العالي اكثر تماشيا مع توجهات السياسة العامة وبرامج الإصلاح.

ج-تحسين الممارسات الحالية: يساعد تطبيق نظام ضمان الجودة على تحسين الممارسات الحالية في مؤسسة التعليم العالي، من خلال أهم إجراء يقوم عليه وهو إجراء التقييم الذاتي الذي يهدف إلى تزويد صانعي القرار بالتغذية العكسية حول الوحدة محل التقييم، مبرزا في ذلك مواطن القوة والضعف وهذا ما يمكنهم من وضع الاستراتيجيات والخطط واتخاذ الإجراءات التي من شأنها سد الثغرات وتصحيح الأخطاء والاستفادة المثلى من الإمكانيات لتحقيق أداء أفضل.

وهناك مجموعة من الفوائد المرجو تحقيقها من تطبيق الجودة الشاملة تتمثل في ما يلي:

- تحسين العملية التربوية ومخرجاتها بصورة مستمرة.
- تطوير المهارات القيادية والإدارية لقادة المؤسسات.
- تنمية مهارات ومعارف واتجاهات العاملين.
- التركيز على تطوير العمليات أكثر من تحديد المسؤوليات.
- العمل المستمر من أجل التحسين وتقليل الإهدار الناتج عن ترك التعليم.
- تحقيق رضا المستفيدين (الطلبة، أولياء الأمور، المعلمون، المجتمع)[14]

2-2-أهم المؤشرات المعتمدة في تقويم جودة الأداء الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي:

- مؤشرات الجودة التنظيمية للكليات.
- مؤشرات جودة البرامج والخطط الدراسية.

- مؤشرات الجودة التدريسية.
- مؤشرات الجودة البحثية.
- مؤشرات جودة الأداء الطلابي.
- مؤشرات جودة الهيئة التدريسية.
- مؤشرات جودة الشراكة المجتمعية والمؤسسية.
- مؤشرات جودة الخدمات التعليمية المساندة.[15]

3-كفايات الباحث العلمي لتحقيق مبدأ الجودة في التكوين: لكل بحث علمي كفايات أدائية ومعرفية وشخصية لابد للباحث أن يتحلى بها، فضلا عن كفايته التخطيطية والتقييمية والفنية، ويمكن إيجاز أهم كفايات الباحث كما يلي:

أ. **كفايات الباحث العلمية المتخصصة:**

- معرفته الخاصة بمفاهيم البحث وخصائصه وطرقه وعوامله المؤثرة.
- توسيع معرفته لأنواع ومناهج ومكونات البحث العلمي ومصادره واهم أدواته
- تحصيله للأطر النظرية والتطبيقية لعلم ونظام البحث.
- التأكيد على هويته كباحث وسلوكه المتخصص المنتج للبحث.
- قدرته على تحديد أهم النتائج التي يلزم الحصول عليها.
- قدرته في معالجة المشاكل أو الصعوبات التي تواجهه.
- القدرة على اتخاذ ووضع القرارات المتصلة بتخطيط وتنفيذ نتاج البحث العلمي.

ب. **كفايات الباحث المنطقية لمشكلة البحث:**

- قدرته في اختيار مشكلة بحثه وتكوين فكرة عامة حولها، خلال دراسته الأكاديمية أو عمله الوظيفي أو تعامله مع الناس وملاحظاته وأنشطته اليومية.[16]
- قدرته على تحديد بعض الجوانب أو العناصر الفرعية المتصلة بمشكلة البحث والتي تساهم في توضيحها.

- قدرته على فهم مشكلة البحث وعرضها بصيغ منطقية.
- يوفر كل المعارف الراهنة بتخصيص مشكلة البحث اعتمادا على الدراسات السابقة.
- يصوغ بشكل دقيق و محدد فروض وتساؤلات البحث.
- يحدد مجال وحدود البحث.
- يوضح أهمية وأهداف البحث واهم مصطلحاته.[17]

ج. **كفايات الباحث التخطيطية:**

- التعرف على الإمكانيات المحلية المتوفرة لبحثه بتطوير قائمة معيارية حسب الحاجات، الأساسية للواقع، ومعنى ذلك أن الباحث إذ لم تتوفر لديه إمكانيات علمية ومالية، لن يتمكن من انجاز البحث العلمي بدقة، ولن يدخل بحثه حيز التنفيذ، ونخص بالذكر الباحث الجامعي، فينبغي التركيز على مدى تواجد هذا المتطلبات في البيئة المحلية ثم درجة توفرها عند الحاجة لاستخدامها.
- قدرته على مقارنة ما يحتاجه، في القائمة المعيارية لتنفيذ بحثه، وما يتوفر لذلك فعلا في البيئة المحيطة.
- يؤدي إلى إعداد خطة واقعية قابلة للتنفيذ دون تعثر ومفاجئات سلبية كبيرة.
- قدرته على تحديد خلفيات المشكلة من حيث تطورها التاريخي.

د. **كفايات الباحث الإجرائية:**

- التمكن من ترجمة خططه الموجهة لمعالجة المشكلة التي هو بصددها إلى نتائج أو حلول محسوسة .
- تحضير البيئة المطلوبة والأدوات، وتهيئة العاملين وتدريبهم إن اقتضى الأمر.
- جمع البيانات حسب خطة زمنية ومقاييس ومصادر يحددها.
- تنظيم البيانات المتوفرة ثم تحليلها وتفسيرها وصفيا وإحصائيا، للوصول إلى الاستنتاجات أو الحلول المنشودة.
- تحديد كيفيات اختيار المواضيع والعينات ومصادر البحث.

- تحديد الظروف والأساليب أو العمليات التي تم جمع البيانات بها.
- الوقوف على أساليب وإجراءات معالجة البيانات إحصائيا واختيارات الدلالة الإحصائية المناسبة .
- تحديد مراحل ومواعيد تنفيذ البحث على شكل خطوات متتابعة .
- تحديد التعليمات العملية أو التنظيمية أو السلوكية لمواضيع وعينات عمال البحث.[18]

هـ. كفايات الباحث المسحية (الفنية).

- القدرة على توضيح خلاصة المشكلة والإجراءات والنتائج.
- مناقشة النتائج واستنتاجات وتوصيات البحث.
- إعداد تقرير البحث.
- يختار المنهج الملائم للمشكلة.
- يحسن توثيق المعلومات وذكر المصادر
- الحرص على نشر العلم وإفادة الآخرين منه.[19]
- يكون متخصص في عدد من المجالات ولديه الاستعداد للمناقشة والنقد، وأن يكون لديه القدرة على التعامل مع الغير.[20]

و. كفايات الباحث التقييمية:

- كتابة التقرير النهائي للبحث.
- تقييم عمليات ونواتج كل مرحلة ينجزها فيما يقابل ما هو معروف بالتقسيم المرحلي.
- بناء صورة كاملة لدى الباحث بخصوص كل ما قام به مع وثيقة مكتوبة لهذه الصورة.
- يبادر بتقييم أخر كلي ونهائي بهدف التحقق من صلاحية بحثه.
- التأكيد على فعالية النتائج التي توصل إليها.
- التوصل إلى حلول للمشكلة المطروحة.[21]

- يجب ألا يعتمد في تقييميه إلى الروايات أو الاقتباسات أو التواريخ غير الواضحة أو غير الدقيقة، ولا يبدي آرائه الشخصية دون تعزيز بآراء لها قيمتها العلمية.[22]

4- مسؤوليات الباحث الأكاديمي خلال إدارته للبحث العلمي: هناك مسؤوليات يتوجب من الباحث اعتبارها قبل المضي قدما بأجراء البحث نعرض أهمها فمايلي:

أ-مراجعة خلفية البحث ومجاله وأهدافه وطبيعته وطرقه وإجراءاته والنتائج المتوقعة منه، ويستفيد الباحث من هذا في ترشيد خطاه وتركيزها لتحقيق الغايات المرجوة من البحث.

ب- استشارة من يناسب من خبراء ومختصين وفنيين لتغلب على أية صعوبات تواجه البحث العلمي، وبالتالي المساهمة على توضيحها أو انجازها كما هو الحال عادة في مجال التحليل الإحصائي، واختبار الفرضيات الإحصائية وتفسير نتائج البحث.

ت- مراجعة الخطط والجداول الزمنية والأدوات والتسهيلات والإمكانيات المتوفر للبحث، والتحقق من كفايتها النوعية، والإجرائية لمتطلبات التنفيذ قبل الشروع به.

ث- الدعاية الإعلامية للبحث، أي تزويد الجهات المعينة بنبذة توضيحية مفيدة تخص أهدافه ونتائجه، أو المنافع التي تعود عليهم من جرائه، ومتطلبات تنفيذه المختلفة، والأدوار التي يمكنهم أن تتوقع منهم التعاون من خلالها لتسهيل مهماته إلى النهاية

ج- المحافظة على الأسرار والأحكام العملية الخاصة ببيئات البحث، ومحاولة عدم تسرب ما يسيء إليها من إخبار أو سياسيات إدارية وظيفية أو حوادث وأساليب تعامل يومية.

ح- تجنب الإساءة شخصيا أو خلقيا أو ثقافيا لعينات البحث، والجهات المعنية الأخرى، نتيجة إدارة البحث معهم، أو تهديد مستقبلهم الوظيفي أو الأسري أو الفردي بنتائجه.[23]

خ- أن يضع الباحث في اعتباره أن الظواهر مترابطة ومتماسكة، ويؤثر ويتأثر كل منها على الأخر ويفسر بعضها البعض الأخر.[24]

د-أن يعمل على تطوير المعرفة الإنسانية بالبيئة المحيطة بكافة أبعادها، وجوانبها الطبيعية الاجتماعية، والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية والإدارية وغيرها.[25]

ومنه فإن كل هذه المسؤوليات الملقاة على عاتق الباحث هامة بالنسبة إليه وينبغي عليه الالتزام بها، لإدارة البحث العلمي باعتبارها أساس القيام بنظام البحث فمن خلالها يتحدد مصير البحوث عموما، وأي إهمال أو تهاون من الباحث أو عدم قيامه بما يستوجب القيام به، حتما سيؤدي بالبحث إلى الشك واتهامه بالنقص وعدم الوضوح مما يؤثر بالضرورة على بياناته ونتائجه في الآخر.

5- صعوبات تكوين الأساتذة الباحثين: عند قيام الباحث بإجراء بحثه لابد أن تواجه جملة من الصعوبات التي تعرقل عمله وتعوق قدراته في استكمال الإجراءات، والتوصل إلى النتائج وقد أشار كولون إلى البعض من هذه الصعوبات و منها:

أ- **الوقت:** يواجه الباحثين صعوبة إيجاد وقت كاف لإنجاز البحث في المدة المحددة لأسباب عديدة منها استخدامه لمنهج قد يتطلب وقتا طويلا.

ب- **الأشخاص المؤهلون** : يحتاج البحث في أي موضوع نظريا كان أو تطبيقيا إلى دراسة وكفاية من اجل انجاز البحث، بموضوعية ودقة، وهذا يتطلب أن يتمتع الباحث بقدرات وكفايات تؤهله للقيام بالبحث.

ت- **اهتمامات الباحث:** إن المثابرة على إكمال البحث عامل مهم جدا بالنسبة للباحث، وكذلك فإن إمكانية تحمله وصبره مهمة جدا في انجاز بحثه فأي عاتق يصادق الباحث هذه المهمة والمثابرة .

ث- **الخبرة والمهارة** : إن الخبرة والمهارة التي يمتلكها الباحث، تلعب دورا في تحديد إمكانيته وتطبيق إجراءاته والابتعاد عن المنهجيات التي لا تمتلك الخبرة عنها.

ج- **التوافق مع الاختصاص الدقيق للباحث:** يواجه الباحثين صعوبات جمة وفي مقدمتها صعوبة اختيار مشكلة البحث، بما يتوافق مع اختصاصاتهم، أو وجود الطريقة التي يتبعونها في إنجاز بحوثهم.[26]

ح- **الحصول على المعلومات:** ومن الصعوبات والعوائق التي يواجهها الباحثون صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة ببحوثهم، سواء من المصادر أو المراجع أو أثناء اختيار الأداة المناسبة أو تطبيقها.

خ- **صعوبة اللغة:** إن أكثر الباحثين يعانون من صعوبة الإلمام بلغة واحدة، أو أكثر من اللغات الأجنبية، حتى تسمح له بالاطلاع على المعارف حول مادة بحثه، وبالأخص عند حاجته لمراجعة بعض المعلومات من الكتب والمصادر بلغات لا يعرفها، أو ليست لديه القدرة على فهمها.[27]

ومن الصعوبات التي تواجه الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية بوجه عام ما يلي:

أ- تعقيد الظواهر الاجتماعية والإنسانية لارتباط الإنسان المتميز بالتعقيد والتأثر بالتغييرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ب- التأثر بالميول والأهواء والعواطف وعدم المقدرة على التجرد من البيئة المحيطة .

ت- صعوبة استخدام الطرف المخبرية للعلوم الإنسانية وذلك لصوبة حصر ظاهرة الدراسة لفترة طويلة تحت ظروف قابلة للضبط والرقابة .

ث- صعوبة إمكانية تعميم النتائج وذلك بسبب الاعتماد غالبا على عينة ضمن المجتمع، قد لا تمثل المجتمع تمثيلا دقيقا، وهذا يؤدي إلى وجود تحيز وانحرافات يصعب معها تعميم نتائج العينة على المجتمع.[28]

ج- ضعف تكوين الباحث ومساعدته على أداة وظائفه ومهامه في شتى الجوانب. [29]

ويمكن أن ندرج أنواعا أخرى من الصعوبات مثل:

- صعوبات في تحديد الموضوع والمشكلة.
- صعوبات في تحديد المتغيرات وقياسها عدديا.
- صعوبات في جمع البيانات اللازمة.
- صعوبات التحليل.
- صعوبات التنبؤ والتعميم.
- صعوبات الصياغة واللغة والاقتباس. [30]

6- أسس ومعايير تقييم الأساتذة الباحثين المتدربين: يعد تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، وبسبب من طبيعة الأعمال التي يقومون بها خاصة في جوانبها الفكرية والذهنية، معضلة يواجهها من يريد بناء مقياس يرتكز على أسس ومعايير قابلة للتحديد الواضح والتدقيق، إذ لا يقدم الأسلوب الوصفي مؤشرات أو دلالات مؤكدة أو مفيدة لتقييم حاكم لعضو هيئة التدريس تجعله يعج تقييما موضوعيا، من جهة أخرى فإن البديل ينحو باتجاه البحث عن مقياس كمي ، الأمر الذي يعني تحديد أسس التقييم بالانطلاق من العوامل ذات الصلة بممارسة مهام عضو هيئة التدريس، ومن ثم تحديد عناصر تلك العوامل وكذلك تحديد أهميتها النسبية على وفق رؤية الإدارة العليا لمحتوى الأداء.

وعليه، فإن بناء المقياس المشار إليه يتضمن مهام ومسؤوليات عضو هيئة التدريس بصفتها العوامل المطلوب اعتمادها موضوعيا للتقييم والتي تشمل في الغالب الآتي:

- التدريس وإلقاء المحاضرات.
- البحث العلمي النشاط العلمي.
- الإرشاد التربوي والعلاقة مع الطلبة.
- المهام الإدارية.
- خدمات المجتمع والعلاقة مع مواقع العمل.
- النشاط الاجتماعي والعلاقة مع الزملاء. [31]

7- الكفاءات البحثية ودورها في انتاج المعرفة العلمية في الجامعة (الجامعة الجزائرية انمودجا): إن المتتبع لمراسيم البحث العلمي في الجامعة الجزائرية يرى أن الباحثين مكلفين بمتابعة وإنجاز أعمال البحث، في ميادين علمية وتقنية محددة قصد إيجاد حلول خاصة وجديدة للمشاكل المطروحة وتلبية الحاجات الاجتماعية والاقتصادية العلمية والتكنولوجية، لذلك سارعت وزارت التعليم العالي والبحث العلمي إلى مبادرات جد إيجابية لفائدة الأساتذة الباحثين، وذلك من خلال المراسيم التنفيذية، ولاسيما المرسوم التنفيذي رقم 232-10 المؤرخ في 2 أكتوبر ، 2010 الذي يحدد ممارسة الأستاذ الباحث للنشاطات البحثية، وكذا كيفيات مكافئاته، حيث استفاد من امتيازات واستحقاقات مالية معتبرة، مثل منحة تحسين الكفاءات البيداغوجية والعلمية، وأخرى خاصة بالخبرة البيداغوجية، والتوثيق والتأطير والمتابعة البيداغوجية وتحسين النوعية العلمية وذلك باختلاف الرتبة التي ينتمي إليها الأستاذ الباحث.[32]

ونستطيع القول أن الأستاذ الباحث في الجزائر ورغم المجهودات المبذولة من طرف الوزارة الوصية إلا أنه يبقى الأستاذ الباحث، أستاذ أكاديمي بيداغوجي، وما يؤكد هذا أن معظم البحوث المنجزة على مستوى الجامعات الجزائرية بحوث أكاديمية (بحوث الماجستير والدكتوراه)، ولكن على العموم هناك فئة من الأساتذة الباحثين تجتهد وتعمل وتنتج، لكن للأسف قليلة تكاد تظهر وهذا راجع لعدم التثمثين، وعليه لكي تظفر النخبة وأقصد بهذه الأخيرة كل الكوادر البحثية الفعالة بالدور الإستراتيجي والفعال بالنهوض بقطاع البحث العلمي ، لابد من أن تستوعب كل معايير الجودة نظريا وتطبيقيا التي بدورها تفتح الباب واسعا أمام التنافسية في إنتاج المعرفة العلمية انطلاقا من خصوصياتنا ومتطلبات مجتمعاتنا.[33]

إن الأهداف الأساسية التي يرمي إليها القانون 98-11 فيما يخص تنمية الموارد البشرية تخدم عملية تعبئة الكفاءات العلمية الوطنية ويكون ذلك خاصة عن طريق:

- الاشتراك المتزايد لمستخدمي البحث في مؤسسات التعليم والتكوين العاليين .
- توسيع دائرة الباحثين بدوام كامل في قطاعات البحث .

- الاستخدام الفعلي في المؤسسات و التنظيمات العمومية والخاصة للموارد البشرية المؤهلة لنشاطات البحث، تبعا لمتطلبات التحولات الاجتماعية والاقتصادية.
- الاستخدام الأقصى للباحثين القاطنين بالجزائر، ولإسهام الكفاءات العلمية الجزائرية الممارسة لنشاطها في الخارج، في ميادين التكوين و التعليم والبحث.
- تشكيل شبكات تظم مجموعات بحث من شأنها ضمان تنمية البحث التعاوني.
- إعداد آليات مناسبة تسمح بحركية مستخدمي البحث بين كل من مؤسسات التعليم والتكوين العاليين و كيانات البحث و التنظيمات والمؤسسات.
- إعداد فهرس وطني لمستخدمي البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.[34]

إضافة إلى هذا يمكن توضيح مكانة ودور الباحث في نسق البحث العلمي، حيث يعتبر عملية تسيير الباحثين من أصعب المهام، فهم أشخاص ذوي كفاءة ومستوى عاليين و يمثلون ثروة نادرة، فالباحثون حساسون لمظاهر الاعتراف بمؤهلاتهم ومكانتهم، وإن سوء تسيير لهذه الفئة قد يؤدي إلى فئة تختلف عن الفئات الاجتماعية والمهنية الأخرى، لذا ينبغي أن يخضع هذا التسيير لمراعاة نقاط معينة أهمها:

-توفير قدر من الاستقلالية .

-العمل على توفير المحفزات و باستمرار.[35]

إن نسق البحث هو نسق مفتوح على المحيط فهو يستمد منه الطاقة و لا يمكن له أن يستمر إلا إذا كان يمتلك مبدأ التحكم في نفسه وفي تجديد نفسه ويتسنى له ذلك من خلال الإنتاج الذاتي المتصل في إنتاج المعرفة ، فهو نسق مفتوح ومتحكم في نظامه الداخلي.[36]

تعتبر التحولات الحادثة في نسق إنتاج الأفعال ذاتها من أهم خطوات الحفاظ على نفسه، وعلى توازنه وإنتاجيته ، فعليه أن يغير ويحدد في نسق الفعل، أي يجب على الفاعلين فيه أن

يؤسسوا علاقات جديدة تتحكم في النسق وتبقيه في علاقة توازن مع الأنساق الاجتماعية الأخرى.[37]

إذن دور الباحث هو دور رئيسي في عملية البحث فهو المحرك الأول، إلا أن البلاد العربية تعاني نقصا في الموارد البشرية العامة في حقل البحث العلمي، فمعدل الباحثين ضعيف بالنسبة لعدد السكان، أقل من المعدلات العالمية التي تصل في البلاد المتقدمة إلى 3000 باحث لكل مليون من السكان.[38]

إن الكفاءات البحثية بما تشمله من باحثين جامعيين وبما تقدمه من إنتاج علمي معرفي تعمل على تنمية البحث العلمي ، ومن خلال ما تم ذكره يمكن الإشارة إلى أن وظيفة الجامعة لا تقتصر قطعا على وظيفة التعليم والتأطير فحسب، بل تتعداها إلى حلقة أوسع لإنتاج المعرفة العلمية في مختلف المجالات باعتبارها هذه الأخيرة هي رأس مال معرفي، وركيزة رئيسية من ركائز تقدم وقوة الجزائر، وشرط من الشروط ، تلزم على الجامعة الجزائرية تحقيقه .

8- آليات تطبيق الجودة الشاملة في التعليم العالي لتقييم الصعوبات والرفع من كفاءة الأستاذ الجامعي في إنتاج المعرفة العلمية:

أ-التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس: مما لا شك فيه أن عضو هيئة التدريس هو الأساس في إنجاح العملية التعليمية والتربوية، إذ يتوقف نجاح الجامعة في تحقيق أهدافها وبالتالي تحقيق الجودة في الخدمات التعليمية على مقدار ما يبذله عضو هيئة التدريس من نشاط ومقدار ما يملكه من تمكن في مادته العلمية واقتدار في إيصالها ورغبة في إعطائها وأوضحت اليونسكو ان المقصود بجودة عضو هيئة التدريس امتلاكه لكفاءات تتصل بالمواد التدريسية وكفاءات تتصل بالطلبة، وأخرى تتصل بالتخطيط للعملية التعليمية، وإدارة الصف وتقييم الطلبة

وممارسة علاقات إنسانية طيبة وكفاءات مهنية عامة، ومن بين المؤشرات الخاصة بعضو هيئة التدريس مايلي:

- حجم أعضاء هيئة التدريس وكفايتهم إلى الحد الذي يسمح بتغطية جميع الجوانب المنهجية من المواد الدراسية وحسب الاختصاص.
- الكفاءات التدريسية وهنا لابد من تحديد المعايير الخاصة بالمعارف والمهارات التي يتوقع امتلاك عضو هيئة التدريس لها.
- مستولى التدريب و التأهيل العلمي لأعضاء هيئة التدريس.[39]

البحث العلمي والإسهامات الفكرية: يمثل البحث العلمي عنصر أساسي من تقويم نشاطات عضو هيئة التدريس، إذ أن البحث العلمي الأصيل يساعده على الرقي بممارساته المهنية في ميدان اهتمامه، كما أن التدريس الجامعي وثيقة الصلة بالبحث العلمي، وتشكل الأفكار الجديدة والاكتشافات والاختراعات عاملا هاما في تحفيز الطلبة لحب مجال المادة العلمية وإذا كان روح البحث والتساؤل فيه، ويوضح هذا الجزء الإسهامات الفكرية لعضو هيئة التدريس التي تضيف إلى قاعدة المعارف والتطبيقات في مجال التخصص شاملا الأبحاث المنشورة في مجالات علمية متخصصة، المؤتمرات المحكمة،المذكرات الفنية، وأوراق العمل ومن الضروري الاهتمام بالنشر في مجالات عالمية متخصصة، والتي يجب أن تمثل الجزء الأكبر من إنتاج البحث العلمي، لذا لابد لعضو هيئة التدريس من امتلاك القدرة على عمل أبحاث علمية تطبيقية لخدمة الجامعة والمجتمع، وعلى استخدام التكنولوجيا المادية والقدرة على التأليف والإبداع والتطوير.

خدمة الجامعة :يبرز هذا الجزء دور عضو هيئة التدريس وفاعليته في مجتمع الجامعة ويوضح إلى جانب واجبات عضو هيئة التدريس الأخرى الأنشطة المهنية أو الإدارية على مستوى الكلية أو الجامعة، أعمال الجان التي يشارك أو يرغب عضو هيئة التدريس في المشاركة فيها والأسباب التي حدث بها إلى هذا الاختيار، أية وظائف إدارية أو فنية في الكلية أو الجامعة، عضوية لجان على مستوى الكلية أو الجامعة، و أي أنشطة أخرى.

وتسعى الجامعة جاهدة إلى الإيفاء برسالتها على أكمل وجه إلى توفير أعلى مستويات الخدمة لمنتسبيها من أعضاء هيئة التدريس وبمستويات متعددة من المسؤولية التنفيذية، والإدارية والإشرافية، والاستشارية وعليه فإن نظام التقويم لابد وأن يجازى ويقدر الجهود مبذولة في أداء هذه المهام حق قدرها، ويعتمد مدى التقدير على طبيعة العمل ودرجة الاضطلاع بمسؤولياته.[40]

الخاتمة:

إن مهمة مؤسسات التعليم العالي لها دور كبير في توفير الشروط اللازمة لتطبيق معايير الجودة الشاملة في هذه المؤسسات، من شأنه ان يساعد على توسيع آفاق البحث العلمي في الجامعات، مما ينعكس على مسار ودرجة إنتاج البحث العلمي كما ونوعا، ومنه المساهمة في الرفع من الكفاءات بحثيا ومعرفيا الموجودة في إطارها، وتحقيق مبدأ المنافسة بين هذه المؤسسات البحثية الأكاديمية، ومن خلال ذلك المساهمة من جهة أخرى في دمج المؤسسة البحثية الجامعية بالمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

قمة المصادر والمراجع:

---

[1] مهدي صالح السامرائي، علاء حاكم محسن الناصر، **تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي**، الأردن: الذاكرة للنشر، ط1، 2012، ص 17

[2] Edward Sallis , Total quality management in education, Konan page, 3rd edition, 2002, p12.

[3] عبد الله زاهي الرشدان، **في اقتصاديات التعليم**، الأردن: دار وائل للنشر، ط2، 2005، ص453.

[4] نجم عبود نجم، **إدارة الجودة الشاملة في الجامعات**، في الملتقى الدولي الأول حول رهانات ضمان جودة التعليم العالي، جامعة 20 أوت 1955، يومي 21/20 نوفمبر 2010، ص 48.

[5] محمد عادل الشعار، **مفهوم إدارة الجودة الشاملة**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 243، جمادي الثاني 1422هـ/ 2001م، ص38.

[6] أمل حسين عبد القادر، **جودة التعليم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي**، المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية، العدد 2، 2013، ص70.

[7] **دليل الجودة لمؤسسات التعليم العالي العربية**، مجلس ضمان الجودة والاعتماد، عمان، إتحاد الجامعات العربية، ص2.

[8] **موسوعة المعارف التربوية**، القاهرة: عالم الكتب، ط1، 2007، ص 1082.

[9] مهدي التميمي، **مهارات التعلم: دراسات في الفكر والأداء التدريسي**، الأردن: دار الكنوز المعرفية، ط1، 2007، ص 19.

[10] علي عزوز، **دور مدير المخبر و المجلس العلمي في ديناميكية المخبر**، الملتقى الوطني حول آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية أيام 23-24-25-26 أفريل 2012، ص 227.

[11] أبو فارة يوسف، **واقع تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، ج2، العدد2، فلسطين، 2006، ص246.

[12] **الموسوعة العربية العالمية**، الجزء 7، الرياض، المملكة العربية السعودية: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ط2، 1999، ص 25.

[13] Michaela MARTIN et Antony STELLA, **Assurance Qualité Externe Dans L'enseignement Supérieure: Les Options**, UNESCO, paris, 2007, p45-47.

[14] مريم محمد الشرقاوي، **التعليم والجودة الشاملة**، مصر: مكتبة النهضة المصرية، دار النهضة العربية، ط1، 2009، ص 96.

[15] علي ناصر شتوي آل زاهر السلاطين، **تحقيق الجودة والتميز في مؤسسات التعليم العالي-بحوث ودراسات علمية محكمة-**، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2014، ص 36.

[16] محمد زياد حمدان، **البحث العلمي كنظام (كتاب يدوي لتنفيذه، وتقريره وتقييمه)**، دار التربية الحديثة، عمان، د-ط، 1989، ص 39-51.

[17] محسن علي عطية، **البحث العلمي في التربية (مناهجه، أدواته وسائله الإحصائية)**، دار المناهج لنشر وتوزيع، عمان، د، ط، 2009، ص 51.

[18] محمد زياد حمدان، **مرجع سبق ذكره**، ص51، 54.

[19] محسن علي عطية، **مرجع سابق**، ص52، 53.

[20] رجاء أبو علام محمود، **مدخل إلى مناهج البحث التربوي**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، ط3، 2003، ص 37.

[21] محمد زياد حمدان، **مرجع سبق ذكره**، ص 56، 57.

[22] على إدريس، **مدخل إلى مناهج البحث العلمي لكتابة الرسائل الجامعية**، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، د،ط، 2002، ص 13.

[23] محمد زياد حمدان، **مرجع سبق ذكره**، ص 130،129.

[24] حسن عبد الحميد احمد رشوان، **العلم والبحث العلمي دراسة في مناهج العلوم**، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، ط8، 2008، ص32.

[25] مصطفى محمود ابوبكر، احمد عبد الله اللحلح، **مناهج البحث العلمي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، د،ط، 2007، ص33.

[26] علي معمر عبد المؤمن، **البحث في العلوم الاجتماعية(الوجيز في الأساسيات والمناهج والتقنيات)**، دار الكتب الوطنية، ليبيا، ط 1، 2008، ص71.

[27] علي جواد الطاهر، **منهج البحث الأدبي**، مكتبة النهضة بغداد، د.ط، 1972، ص9.

[28] ربحي عبد القادر البديلي، **مناهج البحث العلمي**، د.ن، د. س، د. ط، 2011، ص15.

[29] سعيد إسماعيل علي، **الشؤون الجامعية**، عالم الكتب،القاهرة، د.ط، 1999، ص 124.

[30] **ربحي عبد القادر البديلي، مرجع سابق**، ص 16

[31] بسمان فيصل محجوب، 2003**إدارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية(دراسة تطبيقية لكليات العلوم الإدارية والتجارة)**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص 87-88.

[32] فتيحة زايدي، عبد الباسط هويدي، المؤسسة الجامعية فضاء إنتاج المعرفة العلمية، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 27، جامعة الشهيد جمة لخضر الوادي (الجزائر)، ديسمبر 2016، ص 486،487.

[33] نفس المرجع، ص 487 .

[34] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، المرسوم التنفيذي رقم98-11المؤرخ في 29ربيع الثاني عام 1419هـ الموافق لـ 22غشت 1998م، المتضمن قواعد إنشاء مخبر بحث، المادة الخامسة، العدد77، 1999/11/02، ص 99.

[35] محمد حميداتو، تجربة عن تجمع الباحثين، ت.ر: عجاتي محمد رضا ، **مجلة الجيش**، عدد 405، 1997، ص 13،14.

[36] Edgardmorin-**sociologie,** paris,foxard, 1994,p102

[37] m.crozier, e freidberg, **l'acteur et le systeme**, paris, ed du seul, 1977, p332

[38] مامري جميلة، **مكانة ودور الباحث في نسق البحث العلمي في الجزائر، دراسة مقارنة لمكانة الباحث الاجتماعية والمهنية في كل من الجامعة ومراكز البحث والدراسات في مجال العوم الاجتماعية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية، 2001-2002.، ص 107 .

[39] نمور، نوال، **كفاءة هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي (دراسة حالة كلية الاقتصاد وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة)**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012، ص 102،104.

[40] غالب ردمان محمد سعيد، عالم توفيق علي، التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس مدخلة للجودة الشاملة في التعليم الجامعي، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، المجلد الأول، العدد 1، 2008، ص 180-181